



تاريخ الاستلام: 2021/05/01 تاريخ القبول: 2021/05/25 تاريخ النشر: 2021/06/30

د. بلقاسم عياشي

جامعة 20 أوت 1955- سكيكدة (الجزائر)

Email : Ayachiz1@yahoo.fr

ملخص:

يعالج هذا المقال مسألة في غاية الأهمية لها ارتباط وثيق بالوثائق الأرشيفية وتوظيفها في الدراسات التاريخية، ونخص بالذكر الوثائق العثمانية و استخدامها في مجال التاريخ الاجتماعي والاقتصادي للجزائر خلال الفترة العثمانية، وقد ركزنا في هذه الدراسة على عينة أرشيفية تخص وثائق سجلات المحاكم الشرعية، هذه السجلات تحتوي على معلومات ذات قيمة تاريخية ومعرفية .

تهدف من خلال هذه الدراسة إلى إبراز مختلف أنواع القضايا التي عالجتها هذه السجلات خلال الفترة المدروسة، وقد شملت الجوانب الاجتماعية والعمرائية والاقتصادية، بالإضافة إلى إبراز مختلف المعطيات والمواضيع التي تمس الحياة اليومية داخل المجتمع الجزائري، وقد استطاعت هذه السجلات أن تعطي لنا صورة جديدة عن المجتمع الجزائري خلال الفترة العثمانية تختلف عن تلك الصورة النمطية التي وضعتها لنا المصادر الأجنبية، وبالتالي فهي تعد مصدرا تاريخيا لا يمكن الاستغناء عنه من طرف الباحثين والمؤرخين.

الكلمات المفتاحية: الوثائق الأرشيفية، الفترة العثمانية، سجلات المحاكم الشرعية، التاريخ الاجتماعي، التاريخ الاقتصادي.

Abstract

This article deals with a very important issue that is closely related to archival documents and their use in historical studies, we examine the ottoman documents and their use in the field of the social and economic history of Algeria during the ottoman period, we focused in this study on an archival sample related to of the religious tribunal records documents, these records contain the information of historical and cognitive value .

Through this study, we aim to highlight the various types of issues that these records dealt with during the studies period, including social, urban and economic aspects, in addition to highlighting various data and topics that affect daily life within Algerian society, and these records were able to give us a new picture of Algerian society during the ottoman period, it differs from stereotype that foreign sources set for us, and therefore it is an indispensable historical source by researchers and historians .

Keywords: archival documents, the ottoman period, of the religious tribunal records, social history, economic history.

مقدمة:

تكتسي الوثائق أهمية كبرى في مجال البحث التاريخي وهذا لما تحتويه من مادة مصدرية مهمة لتغطية فترة من فترات التاريخ الإنساني ، فإذا كان الباحث أو المؤرخ في فترة ما يجد صعوبة في الحصول على هذه الوثائق، فإنه اليوم في ظل وجود مؤسسات أرشيفية رسمية ، أصبح بإمكانه الحصول على وثائق غزيرة وبالغة الأهمية تمكنه من دراسة الحيز المكاني والمجال الجغرافي للكيانات السياسية والمدن، وهذا ما ينطبق على تاريخ الجزائر خلال الفترة العثمانية ، إذ تعتبر الوثائق العثمانية من المصادر الأساسية لكتابة تاريخ الجزائر الحديث، خصوصا في جانبه الاجتماعي والاقتصادي، هذه الوثائق التي تزخر بمادة مصدرية مهمة لدراسة هذه الفترة .

وبصرف النظر عن مكانة هذه الوثائق وأهميتها في الكتابة التاريخية، فإن طبيعة الموضوعات التي تضمنتها فهي متشعبة ومتنوعة، فهي تؤرخ للفرد وللجماعة وللمسائل المتعلقة بالحياة السياسية والشؤون العسكرية والاجتماعية والاقتصادية.

ومن أجل تسليط الضوء على هذا الجانب ولو بالقدر اليسير ، جاءت هذه الدراسة الموسومة بـ " أهمية المصادر المحلية في معالجة القضايا الاجتماعية والاقتصادية من تاريخ الجزائر (وثائق سجلات المحاكم الشرعية أنموذجا) لتعالج مسألة مهمة ترتبط بأهمية المصادر المحلية في معالجة جوانب من التاريخ الاجتماعي والاقتصادي للجزائر خلال الحكم العثماني، وهذا في ظل وجود مصادر أجنبية هي الأخرى عاجلت هذه الفترة من زوايا معينة دون الإحاطة بها بشكل مستفيض .

من هذا المنطلق جاءت إشكالية هذه الدراسة تتمحور حول مدى مساهمة الوثائق الأرشيفية في معالجة القضايا الاجتماعية والاقتصادية من تاريخ الجزائر

العثماني، هذه الإشكالية تفرعت عنها جملة من التساؤلات التي تطرحها هذه الدراسة وهي: لماذا الاهتمام بالمصادر المحلية؟ ما أهمية سجلات المحاكم الشرعية؟ وماهي الإضافات الجديدة لهذه السجلات في التاريخ الاجتماعي والاقتصادي مقارنة مع المصادر الأجنبية؟.

سنركز في هذه الدراسة على تحديد أنماط المادة المصدرية لتاريخ الجزائر خلال الفترة العثمانية ، وهذا من خلال تسليط الضوء على المصادر الأجنبية والمصادر المحلية ، بالإضافة إلى إبراز الفوائد المتوخاة من توظيف سجلات المحاكم الشرعية في مجال التاريخ الاجتماعي والاقتصادي للجزائر خلال الفترة الحديثة.(غطاس، 2003، ص34).

وقبل الخوض في حيثيات موضوع وثائق الإدارة العثمانية، أردت أن أوضح بأن هذا المقال لا يمثل دراسة مستفيضة لهذا الموضوع ، وإنما يمثل حلقة من حلقات هذا البحث المتشعب ، لذلك بداية افتح قوسا يخص مسألة أنماط المادة المصدرية لتاريخ الجزائر الحديث.

1- أنماط المادة المصدرية لتاريخ الجزائر في العهد العثماني:

إن البحوث و الدراسات التي اهتمت بماضي الجزائر تناولت بالدراسة مجمل قضاياها بأقلام مختلفة و اتجاهات فكرية متعددة و مفاهيم و مناهج متباينة، فكان من الطبيعي جدا أن تكون هذه الدراسات متنوعة الفكر و النزعة الأيديولوجية أحيانا، وهذا راجع عموما لتعدد العلاقات الإنسانية و اختلاف وجهات النظر. (عباد 2005، ص: 3)

انطلاقا من هذه النظرة نحاول التعرف على نوعين من المصادر، مصادر أجنبية وتتمثل في ما كتبه الأوروبيون من رحالة و أسرى و دبلوماسيون و رجال دين بداية

من القرن السادس عشر حول تاريخ الجزائر، وسنركز على ما كتبه الفرنسيون، بالإضافة إلى المصادر المحلية المتمثلة في الوثائق العثمانية و هي بمثابة نصوص تاريخية.

1-1- المصادر الأجنبية :

ففيما يتعلق بما كتبه الأوروبيون من رحالة و أسرى و دبلوماسيون و رجال دين بداية من القرن السادس عشر حول تاريخ الجزائر، فإن كتاباتهم لم تكن واضحة عن الجزائر حين كان يطالعون المصادر العربية و التركية العثمانية، و إنما اتضحت صورة الجزائر لديهم عندما كتبوا تاريخها بأقلامهم.

و من بين هؤلاء الأوربيين نيكولاي (NICOLAY) الذي زار الجزائر عام 1551 م، و هو من الجغرافيين حيث قدم وصفا لمدينة الجزائر و بجاية و عنابة، بالإضافة لأعمال هايدو (Haëdo) فهي ذات قيمة علمية راقية قدمها باللغة الإسبانية عام 1608 و ترجمت إلى الفرنسية. كما لا ننسى الدكتور شو (Shaw) الإنجليزي الذي قام برحلة إلى الجزائر عام 1720 و كذلك جان أندري بايسونال (Peyssonnel) الذي زار الشرق الجزائري خلال عامي: (1724-1725). (عميراوي امعيدة، 2005، صص 34-37).

كما قدم لوجي دي تاسي (Laugier de Tassy) دراسة قيمة عن الجزائر فترث عام 1725 إلى جانب فانثير دي بارادي (Venture Deparadis) ذات قيمة عالية هذا الأخير الذي زار الجزائر عام 1789 و يعتبر ما كتبه الألماني سيمون بفايفر (Simon Pfeiffer) عن الجزائر من المصادر الهامة في تاريخ الجزائر أواخر العهد العثماني كما اهتم الأمريكيان بتاريخ الجزائر و منهم القنصل وليام شالر (Shaler William) (1816-1824) الذي ترك لنا مادة خيرية تاريخية عالية القيمة عن الجزائر و

عن حملة إكسماوث البحرية ضد الجزائر عام 1816 (عميرايوي احميدة، 2005، ص ص 34-37).

في سياق الحديث عن المصادر الأجنبية، تستوقفنا ملاحظة مهمة، وهي أن معظم الدراسات التي تناولت الفترة العثمانية كانت بأقلام أوربية خاصة الفرنسية، وحتى نتعرف على وجهة النظر الفرنسية أو مساهمتهم في كتابة تاريخ هذه الفترة لنا أن نتساءل ما مرد إهمال و تجاهل المدرسة الاستعمارية الفرنسية للمصادر المحلية والعربية في كتاباتهم رغم توفرها لديهم، و اعتمادهم في دراسة تاريخ الجزائر خلال العهد العثماني على المصادر الأوروبية والأرشيف الأوروبي؟.

2-1- دوافع و غايات البحث في تاريخ الجزائر لدى الفرنسيين

لقد توفرت شروط و عوامل كثيرة للفرنسيين تمكنوا بها من توظيف التاريخ كأداة قوية للسيطرة، فالتاريخ عندهم وسيلة دعائية لتمجيد الذات على حساب ذوات الآخرين إلى جانب هذا فكتاباتهم كان منطلقها الأول تحقيق أغراض سياسية بحتة ثم تحولت إلى قناعات لا تقبل الجدل.

انطلق الفرنسيون في كتابتهم لتاريخ الجزائر من عدة معطيات أهمها:

كوهم تغلبوا على الجزائريين بالقوة، وكونهم شعبا متحضرا حكموا شعبا متخلفا، هذه المعطيات متفرقة و مجتمعة هي التي قررت نوعا من الحتمية التاريخية عندهم، وهي التي حددت منهجهم الذي تطور مع الزمن كلما ازدادوا صلة بالجزائريين (أبو القاسم سعد الله، 1973، ص 10).

لقد كانت هناك دوافع كثيرة دفعت الفرنسيين إلى الاهتمام بالتاريخ الجزائري نذكر منها:

أولاً: الرغبة في التعرف على شعب وقع في قبضة الحضارة الأوروبية.
ثانياً: هناك دافع السيطرة والاحتلال ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا بجمع الآثار
المكتوبة و غير المكتوبة و تمحيصها و تقييمها و استخراج النتائج منها.
ثالثاً: دافع الدين: العداة الصليبي المسيحي للإسلام ، حيث شهدت الجزائر صراعا
بينها و بين أوروبا المسيحية دام قرابة ثلاثة قرون، وقد أطلق الأوروبيون على هذا
العهد بعهد القرصنة (سعد الله، 1973، ص10).
و لكن رغم كل هذه الدوافع إلا أننا لا ننسى النزعة العدوانية الرأسمالية التي اعتمدت
منهجاً و أسلوباً في التعامل مع قضايا الحياة المختلفة (البقاء للأقوى، للأصلح
إلخ...).

وإذا ما نظرنا إلى المساهمة الفرنسية في كتابة تاريخ الجزائر خلال الفترة
العثمانية، نجد أنها استطاعت أن تجمع مادة خبرية معتبرة، وإن كان أكثرها من مصادر
غربية وأرشفات أوروبية (Stéphane Gsell, 1932, p7) ، والقليل منها عبارة عن
وثائق محلية تم الاستحواذ عليها في الغالب بطرق غير شرعية، وكان هذا مع بداية
الاحتلال، أين تم الاستحواذ على هذه الوثائق التي رأت فيها الإدارة الفرنسية بأنها
وثائق مهمة مثل : ما قام به بروجير أثناء حيازته لحوالي 800 مخطوط من مكتبة
قسطنطينية أثناء احتلالها (محمد المهدي ، 1980 ص 437) ، نفس الشيء قام به روني
باسي Basset ، وقد تجدد هذا في السنوات الأخيرة من حرب التحرير الجزائرية ما بين
سنتي 1961 و 1962م أين صدرت قرارات من السلطات الفرنسية تقضي بترحيل
جميع الوثائق المخطوطة أو المطبوعة التي تكتسي منفعة تاريخية ووثائقية وقد قدرت
بحوالي 200 ألف علبه. (بن حموش ، 2002، ص15) .

والشيء الملفت للانتباه هو أنهم قاموا بترجمة هذه الوثائق، ومن ثمة فقد كان من الطبيعي أن تنشأ حركة ترجمة أوسع ولكن ليس إلى اللغة العربية وإنما إلى اللغة الفرنسية، ومن الرواد الذين برزوا في هذا الجانب ألبير دوفو Albert De Voulx (التميمي 1983، ص 16-19). الذي ظلت ترجماته لمختلف الوثائق والسجلات التركبية حتى عصرنا هذا من المصادر المهمة لأي باحث في تاريخ الجزائر العثماني، بالإضافة للباحث الفرنسي جان ديني Jean Deny الذي يعتبر من المع المستشرقين في القرن العشرين وأبرز المختصين في الدراسة التركبية استطاع أن ينجز بخصوص ذلك أعمالاً رائدة ظلت إلى يومنا هذا تشكل مادة معرفية مهمة للباحثين. (حماش 2002 ص-ص 187-188)

وتقف وراء هذه الترجمة عدة أسباب رئيسية هي : أولها الفضول العلمي الذي امتاز به بعض رجال التاريخ الفرنسيين آنذاك ، و الذي دفعهم إلى حب البحث في تاريخ الجزائر العثماني من خلال مصادره العثمانية، ثم مؤسسات النشر النشطة التي أسسها الفرنسيون في الجزائر من مطابع و جمعيات تاريخية و مجلات علمية اهتمت بنشر الأبحاث المنجزة ، وأخيرا وجود رصيد ثري من الوثائق والسجلات التي تعود إلى الإدارة الجزائرية في العهد العثماني. (حماش ، 2002 ص 186).

كما أن المجهود الذي بذله المؤرخون الفرنسيون هو ضخمة في الجملة، فالباحث يحمل طابع الصبر والأناة و العمل متمسك بالضبط والإتقان والتقسيم الدقيق وهذه الملاحظات هي المزايا الجسمية التي تكتسي آثار باحثين أمثال ميرسييه "Mercier" وغرامون "Grammont" أو ماسون ، والتي كانت ركائز كتب جديدة في التاريخ مؤلفة باللغة العربية. (مولاي بالحميسي 1973 ص 73).

وفي مجال ضبط الوثائق وتصنيفها وتبويبها، قام الإداري الفرنسي ديفولكس بضبط تلك الوثائق ودراستها حيث اطلع على مايزيد عن أربعين ألف وثيقة محاكم شرعية. (بن حموش، 2002ص15).

كما أدت المساهمة الفرنسية إلى تنشيط الدراسات التاريخية وتشجيع الإنتاج التاريخي، الذي يتصل الكثير منه بالعهد العثماني.

ولكن رغم هذه الجهود المبذولة إلا أنه هناك جملة من المآخذ على هذه الكتابات، حيث نجد أن هذه الكتابات كانت نتاج بعض الفئات غير متخصصة في التاريخ ونعني بهم الضباط العسكريون، حيث يقول أبو القاسم سعد الله (1978، ص28)، و أقرب إلى الثقافة العامة و الإنطباعات و المذكرات (أبو القاسم سعد الله، 1978، ص28)، و هذا ما يلاحظ على كتابات رين (Rinn) و استر هاري (ESTERHAZY) وفلاندا (Flandin) و بيربروجير (Berbrugger) الذي ملأ المجلة الإفريقية بمقالاته عن الجزائر بالإضافة إلى روبان (Robin) و فيرو (Feraud) (سعيدوني، 1984 ص39).

لذلك نجد جمال قنان في كتابه قضايا و دراسات في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر يطرح إشكالية المؤرخ المحترف حيث يرى بأن المدرسة الإستعمارية في كتاباتها الأولى كانت من صنع مؤرخين غير محترفين و يقصد بهم القادة العسكريون. (جمال قنان، 1994، ص12).

ورغم أن أعمال هؤلاء الباحثين العسكريين كانت تعتمد الجمع، لاسيما من المصادر الشفوية و المشاهدات الشخصية فإنها قد تركت للمؤرخين اللاحقين أرضية يبدؤون منها، و منافذ يطلون منها على أحوال الجزائريين الذين لم يكونوا يعرفون عنهم إلا القليل. (أبو القاسم سعد الله، 1973، ص12).

والملاحظة الثانية على هذه الكتابات التي اهتمت بتاريخ الجزائر خلال الفترة المدروسة أنها اهتمت بالقضايا الجائبة و الموضوعات الهامشية، حيث ظل الاهتمام منصب على ما يسمونه بـ: "مشاكل القرصة" و علاقة الجزائر بالدولة العثمانية و الأسرى و غيرها من القضايا الهامشية. (بلحميسي ص 74).

يضاف إلى ذلك أن الفرنسيين بصفة عامة ، عسكريين كانوا أو إداريين أو غير ذلك نظروا إلى تاريخ الجزائر من زاوية فرنسية، فكانت كتاباتهم في الحقيقة تاريخا للاستعمار الفرنسي من وجهة نظر فرنسية ، ولم تكن تاريخا للجزائر ، صحيح أن عددا كبيرا من المؤرخين الفرنسيين قد تناولوا بالبحث تاريخ الجزائر قبل الاحتلال ، لكن هذا تناول كان لا يخلو من المآخذ التالية: (محمد الميلي 1973 ص 62).

- 1- محاولة تشويه الحكم العثماني لإيجاد مبرر للاستعمار الفرنسي الذي جاء بعده.
 - 2- التركيز على عهود ما قبل التاريخ وعلى العهد الروماني وإهمال العصر الإسلامي.
 - 3- إهمال وتجاهل المصادر المحلية والعربية لتاريخ الجزائر.
- والنتيجة العملية لكل من المآخذ الثلاث المذكورة هي وجود تعريف ما، متعمد كان أو غير مقصود ، يقلل من أهمية فترات الاستقلال وعصور السيادة التي عرفت بها بلادنا قديما ، وخلال العصور الوسطى ومع مطلع العصر الحديث .(الميلي ، 1973 ص 62).

- كما أن هناك مآخذ كثيرة عن المدرسة الاستعمارية منها :
- 1- التركيز على بعض الجوانب لبعض الفترات وإهمال الباقي .
 - 2- اختيار وتفضيل بعض أدوات البحث على الأخرى.
 - 3- الإهمال الخطير للجانب الوثائقي الذي يخص الطرف الجزائري. (جمال قنان، 1994، ص 17)

ولما كان العهد الاستعماري الذي عرفته الجزائر بعد نهاية العهد العثماني مباشرة قد جاء بغية تحقيق أهداف دينية واقتصادية، أصبحت الدراسات الأوروبية متناسية بل أحيانا مهملة، لأبسط القواعد المنهجية ، وضاربة بعرض الحائط الهدف الأسمى من الدراسات التاريخية: البحث عن الحقيقة ، فالقراءات المختلفة لم تكن نابعة عن قناعات شخصية بل غالبا ما كانت تخدم نوايا أقل ما يمكن أن يقال عنها أنها لا تخدم المعرفة.

فبالنسبة لهؤلاء ، العهد العثماني هيمنة عسكرية تركية جعلت الاستعمار الفرنسي ضرورة تاريخية مخلصمة من قبضة الإنكشارية ،ومؤسسة لمزاعم المهمة الحضارية لفرنسا، وهذا ما ذهب إليه غوتيه"و كتاب فرنسيين آنذاك أين عمدوا إلى تمجيد العهد الروماني وربطه بالوجود الفرنسي ،وتشويه الفترة الإسلامية ومنها القترة العثمانية ، وقد نعتوا هذه الفترة ب" بالعصور المظلمة". (Gautier(E, F), , 1927, P46 – 73)

وبالتالي حتى ننصف هذه المساهمة يتطلب دراستها وتمحيصها وتقييمها من معلومات قصد تبيان ما أتت به من تزييف ونقص وما أضافته من معلومات وحقائق عن تاريخ الجزائر.

لذلك هذه المادة المصدرية لا يمكن الاستغناء عنها، لأنه من دونها لا يمكن إعادة بناء التاريخ الوطني، ولا يعقل أن يبنى تاريخ من دون مصادر ، وفي هذه الحالة تصبح هذه الكتابات الغربية مصادر أساسية " إذ لما يضيع الأصل يصير الفرع أصلا (عميرايو احميدة 2000 ص: 9)

1-3-المصادر المحلية:

حقيقة رغم ما أضافته المصادر الأجنبية من مادة خبرية حول الفترة العثمانية من تاريخ الجزائر ، وتمكنها من الإجابة على بعض القضايا والإشكالات ، إلا أنها بدت

هذه المصادر قاصرة عن تحقيق رغبة الباحثين في كتابة التاريخ، وفق التوجه الجديد الذي يولي الجوانب الاجتماعية والاقتصادية الاهتمام الأكبر، لذلك أصبح الاعتماد على المصادر المحلية ضرورة ملحة لأي باحث، هذه المصادر تتمثل أساسا في الوثائق والسجلات.

تتوفر الجزائر غلى غرار الولايات العثمانية ، على رصيد زاهر من الوثائق الرسمية المحلية العائدة للفترة العثمانية،وهي محفوظة بمركز الأرشيف الوطني (غطاس ، 1997،ص70)، وتشكل الوثائق مصدرا أساسيا في الكتابات التاريخية، فإهمالها يفقد الدراسات قيمتها العلمية ويجعل منها مجرد تكرار لما درسه السابقون، كما يصعب على الدارس التوصل إلى حقائق قد تكون إجابات على كثير من الإشكاليات التي يعالجها في بحثه، ومن هذا المنطلق كان لزاما عليه الاعتماد على الوثائق.(محمد بوشنافي 2014،ص295).

ويحتوي المركز الوطني للأرشيف الجزائري على عدد هام من الوثائق ذات الصلة بالعهد العثماني، وتتمثل أساسا في وثائق سجلات المحاكم الشرعية، وهي عبارة عن عقود قضائية حررت من طرف موثقي المحكمة المالكية والحنفية، وتتعلق بقضايا الأحوال الشخصية والمعاملات، حيث جمع في 158 علبة، يضاف إليها سجلات البايليك وبيت المال ، إلى جانب العرائض والمراسلات والفرمانات التي كان تتم بن الباب العالي وإيالة الجزائر.(بوشنافي ص 295).

وعليه فإن الوثائق العثمانية المتعلقة بالجزائر في تاريخها الحديث، سواء منها الموجود حاليا بالجزائر ،أو المحفوظة بإسطنبول أو الموجودة بالأرشفيفات الأوروبية - سواء منها المتعلقة بالمراسلات الجزائرية الخارجية مع الدول الأوروبية أو قناصل الدول

أو ما أخذه الاستعمار الفرنسي أثناء احتلال الجزائر وما بعده - قد أكسبتها أهمية بالغة لكونها تشكل المصدر الأساسي لكتابة تاريخ الجزائر في هذه الفترة (العهد العثماني)، فهذه الوثائق تقدم للباحث المؤرخ الجزائري المادة الأساسية وتشكل في نفس الوقت العمود الفقري لأي عمل تاريخي يحاول من خلاله الباحث إعادة بعث ماضي الجزائر.

أصبح الاعتماد على المصادر المحلية ضرورة ملحة لأي باحث، هذه المصادر تتمثل أساسا في الوثائق والسجلات هذه الوثائق التي أشار إلى أهميتها الباحث "أسد رستم" بقوله "إذا ضاعت الأصول ضاع التاريخ معها". (رستم، 2002، ص. 14)، فالوثيقة من هذا المنظور تعد من الأصول التي تحتوي على معلومات تاريخية، والتي بواسطتها يمكننا كتابة التاريخ الداخلي المحلي، لاسيما التاريخ الاقتصادي والاجتماعي.

وتعتبر سجلات المحاكم الشرعية الخاصة بالفترة العثمانية من تاريخ الجزائر، من السجلات المهمة التي لا يمكن الطعن في صحتها مطلقا، فهي تمدنا بمعلومات وافية عن الحياة الاجتماعية والاقتصادية، التي كانت سائدة بالجزائر خلال العهد العثماني. وتحتوي هذه السجلات على أحكام وتقارير المحاكم الشرعية التي غطت فترات طويلة من الحكم العثماني، وهذه الأحكام والتقارير على اختلاف موضوعاتها ومسائلها تقدم صورة واضحة لأحوال المجتمع الجزائري وترسم إطارا للحياة اليومية، من خلال تسجيل مختلف مظاهر الحياة الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر خلال العهد العثماني،

وتكمن أهميتها في كونها شاهدة على مجريات أحداث تلك الفترة الزمنية، ولاحتوائها على معلومات ثرية ومتنوعة في جميع مناحي الحياة، فالانشغالات التي طرحت على المحكمة الشرعية باعتبارها سلطة قضائية شملت جميع جوانب المجتمع.

مما لا شك فيه أن الوثائق مصادر نزيهة، يجد فيها الباحث من الحقائق والمعلومات ما يسد به الثغرات الموجودة في تاريخنا عامة وتاريخ العهد العثماني بصفة خاصة، ومن هنا كان اعتماد الدراسات التاريخية على الوثائق أمراً هاماً وضرورياً، باعتبارها من المصادر الأصلية لكل مؤرخ وباحث يريد إضافة مادة جديدة للتاريخ أو الخروج بحقائق علمية لم تكن معروفة من قبل. (سلوى علي ميلاد 1983، ص 15).

2- فوائد توظيف سجلات المحاكم الشرعية:

تساعدنا سجلات المحاكم الشرعية في استخراج المعطيات والمعلومات التي تخص مجتمع من المجتمعات أو مدينة من المدن، إذ تحتوي هذه العقود على معطيات ذات الصلة بالجانبين الاقتصادي والاجتماعي، إذ تتضمن أخباراً عن النشاط التجاري بالمدينة وعن العملات المتداولة وكذا الأسعار. وبفضلها يمكننا معرفة تقلبات الأسعار والعمللة صعوداً أو هبوطاً (غطاس، 1997، ص 74)، وبما أن عينة الدراسة هو المجتمع الجزائري، فقد سلطت هذه الوثائق الضوء على جوانب عدة تمس التاريخ الاجتماعي والاقتصادي للجزائر خلال هذه الفترة نذكر منها:

1- الإشارة إلى التركيبة الاجتماعية للمجتمع الجزائري:

ويمكن أن نعطي أمثلة على ذلك من خلال بعض الفئات الاجتماعية التي رصدناها في بعض العقود نذكر من بينها الأقلية التركية ومثال ذلك: خليل بن نعمان التركي الحنفي القريظلي (A.O.M, 1MI, 14/19, Z 28) والمكرم إبراهيم التركي. (A.O.M, 1MI Z16)

ومن بين الفئات الاجتماعية التي أشارت إليها هذه السجلات فئة الكراغلة، هذه الفئة وردت في هذه العقود بألقاب وتسميات عديدة، وهذا من خلال

ذكر الرتب العسكرية التي كانت تشغلها هذه الفئة، فمثلا رتبة اليولداش " إبراهيم يولداش بن حسن تركي (A.O.M, 1MI, 23, Z34)، كما نجد رتبة وكيل حرج من خلال "عثمان وكيل حرج بن أحمد التركي"، بالإضافة إلى رتبة أوداباشي سليمان أوداباشي بن خليل التركي" ورتبة بلكباشي "عبدي بلكباشي بن التركي".
(A.O. M, 1MI, 7 Z70)

ويمكن أن نضيف فئات أخرى كفتة الأندلسيين والطائفة اليهودية ومثال ذلك ما جاء في بعض العقود حيث نقرأ "...جماعة الأندلس ...". (A.O. M, 1MI, Z70)، وفي عقد آخر نقرأ نعت اليهودي بالذمي مثل "...الذمي يعقوب...". وفي بعض العقود تذكر كلمة يهودي بدل ذمي " اليهودي ابراهيم بن موشي ستورا.
(A.O. M, 1MI, Z21)

2- ترشدنا هذه السجلات إلى معرفة طبوغرافية المكان (المدينة):

حيث ترصد لنا هذه السجلات التوزيع الجغرافي لمختلف المرافق العامة والمنشآت والمؤسسات من أسواق ومقاهي وفنادق وحمامات ومساجد ومدارس وغيرها ومن الأمثلة على ذلك نذكر: السوق الكبير، سوق اللوح، سوق السمّن، سوق باب عزون، سوق السراجين، سوق الشماعي، سوق الصباغين، سوق جامع بن كيخية، سوق القيسارية، سوق الجمعة، سوق القبائل.

(A.O. M, 1 MI, 34 Z70)، بالإضافة إلى سوق الرحبة، سوق باب السبت. (69
(A.O. M, 1 MI, 34 Z

أما المقاهي هي الأخرى كانت منتشرة في الحومات والفنادق والأحياء ومثال ذلك ما أشارت إليه سجلات المحاكم الشرعية " القهوة الكبيرة ومقهى "القصبة" ومقهى كردغلي"، كما تم الإشارة إلى الحمامات والفنادق ومكان تمرکزها، وهذا ما أشارت إليه سجلات التحسيس بمدينة الجزائر. (A.O.M, 1MI, Z69).

3- تبرز لنا هذه الوثائق تقسيم الشركات :

فمن خلال رصدنا لعقود الشركات الخاصة بالمورثين أو الهالكين سجلنا تقسيم مفصل لشركة الهالك على الورثة، بما في ذلك للموصى عليهم في حياة المورث، وهذا ما نجده في بعض العقود من خلال عبارة "استقر الملك" ومثال ذلك : "الحمد لله بعد أن استقر على ملك المكرم... (A. O. M,IMI,7,Z 16). أنظر الملحق رقم 1 وتدل هذه العبارة على أن الميراث وصل إلى الورثة بعد وفاة المالك الحقيقي، حيث يأخذ الجميع نصيبه من الشركة سواء تعلق الأمر بالممتلكات العقارية أو المنقولة بعد وفاة الوصي أو الهالك ويقوم بهذا الدور جهازا خاصا بالمواريث استحدثته الإدارة العثمانية يشرف عليه موظف يدعى "بيت المالجي" أو أمين بيت المال "وتتمثل وظيفته في متابعة الشركات والمطالبة بنصيب بيت المال، وكذلك تأمين الشركات التي ليس لها أهل بالإضافة إلى ذلك يساعد ويشارك هذا الموظف في مهامه قاض خاص يدعى قاضي بيت المال (بن حموش، ص. ص. 26-27).

4- تساعدنا الوثائق على معرفة حجم الأسرة:

من بين الفوائد المهمة لوثائق سجلات المحاكم الشرعية أنها تمكننا من معرفة حجم الأسرة ، حيث نجد الأسرة ذات الحجم الصغير والمتوسط والكبير ، ، حيث نقرأ في بعض العقود ما يوضح هذا الأمر ومثال ذلك: " بعد أن توفي رمضان أغا عن زوجته أم الفتح وولده لخضر... "، فهذا العقد يشير إلى وجود عقب واحد، وفي عقد آخر متوسط الأسرة ثلاثة أولاد حيث نقرأ : "حبست الولية خدوجة جميع الدار الكاينة ابتداء على نفسها ثم بعد وفاتها على أولاد خالها وهم محمد الانجشاري الخياط ومصطفى ولد علي ريس ومحمود بن محمد التركي لاغير لمدة حياتهم... "، كما تشير بعض العقود إلى حجم الأسرة الكبيرة، حيث نقرأ: "حبس المكرم الحاج محمد الحداد

بمحلّه جميع بناء الدار... ابتداءً على نفسه ثم على أولاده وهم محمد وقدر وأمينة
وكريمة وراضية... "فهذا العقد يتحدث عن خمس أولاد داخل هذه العائلة. (A. 70
O. M,1MI8.34Z

5- تعرفنا على الأملاك والمباني الموقوفة:

تحتوي وثائق سجلات المحاكم الشرعية على العديد من وثائق التحبّيس، هذه العقود
هي الأخرى تحتوي على موضوعات متنوعة، حيث تشير هذه العقود إلى طريقة
انتقال الملكية والمنتفعين بالحبس سواء كانوا أشخاصاً من الذرية والأعقاب الموجودين
قيد الحياة ومن سيولد لهم أو مؤسسات عمومية كالجوامع والزوايا، كما يذكر في هذه
العقود الشروط التي اشترطها الحبس، وطبيعة الأملاك ومكان وجودها. **أنظر الملحق
رقم 2.**

ومن خلال عقود التحبّيس نتعرف على مختلف الأملاك والمباني الموقوفة، إذ تعج
بالمفردات التي تدل على العقار حيث نجد: الدار، الدويرة، العلويات، البيت، فرن،
زاوية، العيون، ساقية، حمام، كوشة، فندق، حانوت، اصطبل، جناين، جنينة،
رقعة، غرس، بحيرة، حوش، فرد، بلاد. (Saidouni-14 2009, p. p. 13).

6- تساعدنا على معرفة العملات المستعملة في المعاملات المالية:

تحتوي هذه العقود على أخبار ذات الصلة بالحياة الاقتصادية، وذلك من خلال
العملة المتداولة في شتى المعاملات اليومية، ومن أكثر العملات تداولاً الدينار: أو
الدينار السلطاني أو الذهبي كما جاء في بعض العقود "دينار كلها ذهباً عينا
سلطانية" (A.O.M,1MI, Z14-16) هو نوع من أنواع العملة الذهبية ويطلق
عليها في العقود بهذه العبارة إشارة إلى السلطان العثماني وهو دينار ذهبي.

وكذلك من بين العملات المتداولة الريال : كانت هذه العملة الأكثر استعمالا وتداولاً بالجزائر خلال الفترة العثمانية، وفي الأصل أن عملة الريال هي من العملات المحلية التي تحمل أسماء إسبانية فهي الاسم الذي أعطي للقرش الاشبيلي المعروف بقرش الثمانية ريالاً. (Lemnouar Merouche ,2002 ,p35)

الخاتمة:

في الأخير نستطيع القول أننا اليوم بحاجة كبيرة إلى دراسات وأبحاث تعطي أولوية للتاريخ الاجتماعي والاقتصادي، وهذا من خلال توظيف المصادر المحلية والاستفادة منها، في تغطية العديد من القضايا التي يبحث فيها المؤرخ، سواء تغلق الأمر بالقضايا السياسية أو الاجتماعية وحتى الاقتصادية، وهذا دون أن نهمّل القيمة التاريخية والعلمية للمصادر الأجنبية.

وقد خلصنا إلى مجموعة من النتائج وتمثل فيما يلي:

- استطاعت هذه السجلات أن تضيف معطيات جديدة في مجال الحقل التاريخي أو الكتابة التاريخية مقارنة بالمصادر الأخرى (كتب الرحالة، مذكرات الأسرى ورجال الدين، المصادر الأوروبية... إلخ).

- ساعدت هذه السجلات في تكوين صورة جديدة عن المجتمع الجزائري خلال الفترة العثمانية، تختلف عن تلك الصورة النمطية التي وضعتها لنا المصادر الأجنبية.

- ساعدت هذه السجلات الباحثين والمؤرخين خلال هذه الفترة المدروسة من وضع دراسات مونوغرافية حول منطقة معينة أو مدينة أو إقليم معين.

لذلك نستطيع القول بأن هذه السجلات أصبحت اليوم تمثل مصدرا رئيسا من مصادر تاريخ الجزائر الاجتماعي والاقتصادي خلال الفترة العثمانية.

الملاحق

ملحق رقم 1 يوضح تقسيم التركات بين الورثة



المصدر: A. O. M, 1MI, 7, Z 16

الملحق رقم 2: وثيقة تمثل الأملاك والمباني الموقوفة



المصدر: A. O. M, 1MI, Z 16

الهوامش:

1. سجلات المحاكم الشرعية رصيد ضخمة يضم نحو 15000 وثيقة تتوزع على 153 علبة تغطي فترة زمنية معتبرة تمتد من النصف الأول من القرن السادس عشر إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وهو رصيد ثري ومتنوع حيث يضم عقود التأسيس والمرافعات وعقود البيع والشراء والقروض وعقود الزواج والطلاق والهيئات وعقود العتق والوصايا وهو أمر يفسر بالدور الذي أضحى يؤديه الحاكم الشرعي أي القاضي بالمدينة، أنظر: غطاس، عائشة. 2003، جانفي، جوان. من أجل إعادة النظر في البنية الديمغرافية لمجتمع مدينة الجزائر. معطيات مستقاة من الوثائق المحلية. مجلة إنسانيات، العددان 19-20، ص ص 33-44.
2. عمراوي، حميدة. 2005. قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر الحديث. عين مليلة: دار الهدى للطباعة و النشر .
3. عمراوي، حميدة، المرجع نفسه.
4. سعد الله، أبو القاسم . 1973، ماي، جوان، جويلية، أوت. منهج الفرنسيين في كتابة تاريخ الجزائر. مجلة الأصالة، العدد 14-15، ص ص 13، 5.
5. سعد الله، أبو القاسم. المرجع نفسه.
6. عباد، صالح. 2005. الجزائر خلال الحكم التركي. الجزائر: دار هوم، للنشر و التوزيع، الجزائر .
7. يقول ستيفان غزال في مقدمة كتابه "تاريخ مؤرخو الجزائر" بأن المؤلفين العرب لم يكتبوا عن السادة (يعني الأتراك) و علاقتهم بالأوروبيين ولذلك يرى ضرورة الاعتماد على الأرشيفات الأوروبية والرحلات الأوروبية والأرشيف التركي لدراسة هذا العهد. أنظر:
- Gsell, Stéphane . 1932 , l histoire et historiens de lalgerie, librairie 1830-1930 . paris :librairie Félix Alcan .
8. دخلت القوات الفرنسية مدينة قسنطينة يوم الجمعة الخامس عشر رجب عام ثلاثة وخمسين مائتين والـف (1235 هـ) الموافق لـ الثالث عشر تشرين الأول (أكتوبر سنة سبعة وثلاثين وثمانمائة وألف) (1837 م) .
أنظر : بن علي شعيب ،محمد المهدي . 1980، أم الحواضر في الماضي والحاضر (تاريخ قسنطينة). قسنطينة :مطبعة البعث .

9. بن حموش، مصطفى أحمد . 2002. فقه العمران الإسلامي من خلال الأرشيف العثماني الجزائري 1549-1830، ط2، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث.
10. ألبير دوفو (A.DEVOULX): عينته الإدارة الفرنسية عام 1848 م محافظا للأرشيف الجزائري اهتم بالترجمة والتأليف وهذا بعد أن، توفرت لديه العديد من الوثائق والسجلات الإدارية المتعلقة بتاريخ الجزائر في العهد العثماني، تعلم اللغة العربية وأجادها بمعهد باب عزون، قام ألبير دوفو بوضع فهرسة للوثائق العثمانية عام 1850 م يتعلق الأمر ب 508 : ملف ، وصنفها في مجموعتين: الأولى تعرف بسجل البايلك، والثانية بسجل بيت المال، وكان يساعد ألبير دوفو جزائريان ساهما له في ترجمة الكثير من الوثائق التركية وهما: "محمد بن مصطفى"، "والسي محمد عثمان بن خوجة". أنظر: التميمي، عبد الجليل. 1983. موجز الدفاتر العربية والتركية بالجزائر، تونس: منشورات المعهد الأعلى للتوثيق.
11. من أبرز ترجماته : سجل التشريعات وهو واحد من سجلات الإدارة العثمانية في الجزائر ، ضم أخبار عن الأحداث السياسية والعسكرية التي شهدتها الجزائر بالإضافة لمختلف عمليات التعيين والعزل في الوظائف .
- *ترجمته لسجل الغنائم البحرية التي كان الجزائريون يأخذونها من الدول العدو لهم في عرض البحر المتوسط.
- *Le Registre des prises Maritimes T r d'un document authentique et inédit concernant le partage des captures amenés par corsaires Algérienne , Alger ,Typographe A .Jurdan 1872 .BN,Alger 56.266.**
- عهد الأمان وهو وثيقة تشبه الميثاق تتعلق بالنظام العسكري في الجزائر
AHd Aman in R.A.Vol 47/1859-60
- للمزيد من المعلومات أنظر: حماش، خليفة . 2002، فيفري، الترجمة عن اللغة التركية في الجزائر تاريخها وواقعها، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، العدد 11 ، ص 184-198.
12. حماش، خليفة ، المرجع نفسه.
13. بالحميسي، مولاي . 1973 ، المؤرخون الفرنسيون والجزائر في العصر العثماني، مجلة الأصالة، العدد 14، ص 71-79.
14. بن حموش، مصطفى أحمد، المرجع السابق .
15. سعدالله، أبو القاسم. 1978، أبحاث و آراء في تاريخ، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.

16. سعيدوني، ناصر الدين سعيدوني. 1984. دراسات و أبحاث في تاريخ الجزائر (العهد العثماني)، الجزائر.
17. قنان، جمال . 1994. قضايا و دراسات في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر، الجزائر: المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع.
18. سعد الله أبو القاسم، منهج الفرنسيين، المرجع السابق.
19. بالحميسي، مولاي. ، المرجع السابق.
20. الميلبي، محمد. 1973. نماذج من تشويه بعض المؤرخين الأجانب لتاريخ الجزائر ، الأصالة، العدد 14-15، ص ص 57-64 .
21. الميلبي، محمد ، المرجع نفسه.
22. قنان، جمال . المرجع السابق..
23. Gautier(E, F), 1927, Considération sur l histoire du Maghreb, R . A, Vol 68, , P P 46 -73.
24. غطاس، عائشة . 1998، سجلات المحاكم الشرعية وأهميتها في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي بمدينة الجزائر- العهد العثماني، مجلة إنسانيات، العدد 3، ص ص 69، 89.
25. بوشنافي، محمد. 2014.، ديسمبر، الوثائق العثمانية وأهميتها في كتابة تاريخ الجزائر أثناء العهد العثماني مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، العدد 9 ، ص ص 295، 302 .
26. بوشنافي، محمد، المرجع نفسه
27. رستم، أسد . 2002. مصطلح التاريخ، ط. 1، بيروت: المكتبة العصرية.
28. ميلاد، سلوى علي. 1983. وثائق أهل الذمة في العصر العثماني وأهميتها التاريخية، القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
29. غطاس، عائشة، المرجع السابق.
30. A.O.M, 1MI,14/19, Z 28.
31. A.O.M, 1MI Z16
32. A.O.M ,1MI ,23 ,Z34
33. A.O.M ,1MI,7 Z70
34. A.O. M, 1MI, Z70.
35. A.O. M, 1MI1Z21
36. A.O. M, 1 MI,34 /Z70
37. A.O. M, 1 MI,34 /Z69
38. A.O.M, 1MI,Z69

39. A. O. M,1MI,7,Z 16
40. -بن حموش، مصطفى أحمد، المرجع السابق.
41. A. O. M,1MI8/34/Z70
42. Saidouni ,Nacereddine, 2009,le waqf en Algérie a l'époque ottomane (XIE-XIIIIE siècles de hégire ,XVII-XIX siècles, koweit: fondation publique de waqaf du koweit..
43. A .O.M,1MI , Z 14. 16
44. Merouche, Lemnouar, 2002,Recherches sur l'Algérie à L'époque ottoman , Monnaies prix et revenus 1520-1830, paris, édition Bouchene.